

الفصل الثاني

تطور الموازنة العامة للدولة في مصر

خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣

تمهيد:

يُعتبر النظام المالي للدولة جزءاً من نظامها الاقتصادي ويُعد انعكاساً للمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع، وتُعد الموازنة العامة للدولة مؤشراً صادقاً للأوضاع والتطورات الاقتصادية والمالية من ناحية، وأداة من أدوات السياسة المالية التي تتحدد بموجبها موارد الدولة واستخداماتها التي تؤثر تأثيراً مباشراً على جوانب الحياة الاقتصادية من خلال ما تُحققه من توازن أو فائض أو عجز.

ويُعد تحقيق عجز بالموازنة العامة للدولة أحد أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويأخذ عجز الموازنة العامة للدولة اهتماماً كبيراً من الحكومات، خاصة وأن هذا العجز أصبح ضخماً في العديد من الدول، ولا يُمثل الرقم المطلق لعجز الموازنة إنذاراً في حد ذاته إذ ما يُهم في هذا الصدد هو نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ولقد حدد صندوق النقد الدولي هذه النسبة بالنسبة للدول التي تقوم باستخدام برنامج للإصلاح الاقتصادي ألا تتعدى نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١-٣% ولقد أكدت ذلك معاهدة "ماستريخت" والتي عقدها رؤساء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩١ والتي تم إقرارها في فبراير ١٩٩٢ والتي وضعت شروطاً للأعضاء لابد من الالتزام بها، منها أن تكون نسبة عجز الموازنة العامة أقل من ٣%، ولا شك أن الزيادات المتوقعة في النفقات الحكومية خلال فترات الركود الاقتصادي تحتاج لاهتمام أكبر^٢.

كما يُعد عجز الموازنة أحد المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية للبلدان النامية بصفة خاصة، وتتطوي مشكلة عجز الموازنة العامة على شقين أساسيين، الأول هو طبيعة الإنفاق المالي -قيمة عجز الموازنة- والآثار المترتبة عليه، والثاني هو كيفية تمويل هذا العجز والآثار

^١ رمزي زكي -إنجار العجز- علاج الموازنة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والتنموى -دمشق - دار المدى للثقافة والنشر- ٢٠٠٠- ص ١٤١.

^٢ مجلس الوزراء - مركز المعلومات واتخاذ القرار - قطاع الدراسات التنموية " تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة"- ص ٣.

المُرتبَبة على طُرق التمويل من زيادة فى الدين العام بشقيه المحلى والخارجى^٣، وتختلف حدة عجز الموازنة للدولة تبعاً لعدة عوامل أهمها، الأوضاع الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدولة والالتزامات الاجتماعية التي تتبناها الدولة، والظروف الطارئة التي قد تتعرض لها الدولة سواء كانت اقتصادية أو طبيعية أو سياسية، ودرجة الإصلاح المالى المتعلق بمصادر الإيرادات العامة مثل (الضرائب) أو المتعلق بأوجه الإنفاق العام.

ونظراً لحاجة الدول الملحة إلى خفض عجز الموازنة العامة لتفادى الآثار الاقتصادية غير المرغوبة الناشئة عن تمويل هذا العجز، اتجه كثير من الدول إلى الإصلاح المالى بهدف خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وعليه فسوف يتضمن هذا الفصل مبحثين على النحو التالى:

- المبحث الأول يتناول تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.
- المبحث الثانى يتعرض لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.

^٣ فاطمة عبد الله أحمد " علاج عجز الموازنة فى مصر بين رؤية صندوق النقد الدولى ورؤية التنمية المستقبلية " _ رسالة ماجستير _ كلية التجارة _ جامعة عين شمس _ سنة ٢٠٠٨ _ ص ٣٩.

المبحث الأول

تطور عجز الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣

تمهيد:

ترتبط خطورة العجز في الموازنة العامة للدولة من عدمه بالحالة الاقتصادية للبلاد، فإذا كانت الدولة في حالة كساد فإن السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يُعتبر هدفاً غير سليم من المنظور المجتمعي، حتى لا يُسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي، أي أن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتي ولو جاء علي حساب التوازن المالي، إذ أن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقوي الشرائية للمجتمع كوسيلة للاندفاع الاقتصادي تُصبح أمراً مطلوباً، حتي لو تم ذلك علي حساب المزيد من الاقتراض.

وهنا يري "كينز" أن العبرة ليست بالتوازن الحسابي للموازنة، وإنما بالتوازن المالي عبر الدورة الاقتصادية التي تمتد إلي فترة زمنية تتراوح بين ثماني وعشر سنوات، فالتوازن المحاسبي ليس مقدساً أو مهماً في ظل التوازن المالي علي المدى البعيد، وبناءً على ذلك فإنه من الضروري التفرقة بين نوعين من عجز الموازنة العامة للدولة ألا وهما:

■ العجز النقدي:

يُعرف بأنه الفرق بين المصروفات والتي تشمل (السته أبواب الأولى من أبواب الاستخدامات) والإيرادات والتي تشمل (الثلاثة أبواب الأولى من أبواب الموارد)، وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة الموارد المتاحة للدولة من ضرائب ومنح وإيرادات أخرى في تغطية أنشطة الدولة المختلفة ومن بينها الانفاق الاستثماري.

٤ عبد الفتاح الجبالي "السياسة المالية وعجز الموازنة" مقالة منشورة مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام _ القاهرة _ ٢٠٠١.

■ العجز الكلى:

فهو عبارة عن العجز النقدى مُضافاً إليه صافى الحيازة من الأصول المالية (وهو عبارة عن مُتحصلات الاقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيله الخصخصة مطروحاً منه حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مُساهمة الخزانه العامة فى صندوق تمويل الهيكله).
[أولاً]: تطور عجز الموازنه العامه للدولة فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.

من الدراسة التحليلية للموازنه العامه للدولة خلال فترة الدراسة يوضح الجدول (٢-١) أن هناك عجزاً دائماً فى الموازنه العامه للدولة بل ومُتزايداً خلال الفترة المذكوره، فبعدما كان العجز الكلى فى الموازنه العامه للدولة ٤٠,٦ مليار جنيه بما يُمثل ١١,١% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بدأ العجز فى الارتفاع ليصل إلى ٧٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وبما يُمثل ١٢,٥% من الناتج المحلى الاجمالى، ووصل العجز الكلى إلى ١٣٦,٨ مليار جنيه وبما يُمثل ٩,٩% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم قفز العجز ليصل إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه وبما يُمثل ١٣,٧% من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وتوضح هذه النسبه مدى خطورة العجز الحالى فى الموازنه العامه للدولة.

ويرجع التزايد المُستمر فى عجز الموازنه العامه للدولة إلى التالى:

١- انخفاض الإيرادات الكلية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فبعد أن كانت ٢١,٧% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ انخفضت لتصل إلى ٢١,١% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ثم ١٩,٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وإن كانت زادت بنسبة ضئيله خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغت ٢٠,١%.

٢- زيادة النفقات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فبعد أن كانت ٣٢,٩% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ زادت لتصل إلى ٣٣,٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وإن كانت قد انخفضت هذه النسبة إلى ٢٩,١% عام ٢٠١٠/٢٠١١، فإنها عودت الارتفاع مرة أخرى بحيث بلغت ٣٣,٩% عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

جدول رقم (٢-١)

تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

(مليار جنيه)

البيان السنوات	الإيرادات الكُلّية	النفقات الكُلّية	العجز الكُلّي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العجز الكلي الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإيرادات الكُلّية الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة النفقات الكُلّية الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٨,٩	١١٩,٥	٤٠,٦	٣٦٣,٠	١١,١	٢١,٧	٣٢,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧٨,٣	١١٥,٥	٣٧,٢	٣٧٨,٩٠	٩,٨	٢٠,٦	٣٠,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٩,١	١٢٧,٣	٣٨,٠	٤١٧,٥	٩,١	٢١,٣	٣٠,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠١,٨	١٤٦	٤٤,٢	٤٨٥,٠	٩,١	٢٠,٩	٣٠,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٣,٥	١٦٠,٠	٥٦,٥	٥٥٨,٠	١٠,١	١٨,٥	٢٨,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٣٠,٦	٢٠٧,٨	٧٧,٢	٦١٧,٣	١٢,٥	٢١,١	٣٣,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٨٨,٨	٢٢٢	٣٣,٢	٧٤٠,٤	٤,٤	٢٥,٤	٢٩,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢٣,٧	٢٨٢,٢	٥٨,٥	٨٩٧,٤	٦,٥	٢٤,٩	٣١,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨٤,٧	٣٥١,٥	٦٦,٨	١٠٤٦,٥	٦,٣	٢٧,٢	٣٣,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨,١	٣٦٥,٩	٩٧,٨	١٢٠٣,٩	٨,١	٢٢,٢	٣٠,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥	٤٠١,٨	١٣٦,٨	١٣٧٦,٩	٩,٩	١٩,٢	٢٩,١
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣,٦	٤٧٠,٩	١٦٧,٣	١٥٤٨,٤	١٠,٨	١٩,٦	٣٠,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠,٢	٥٨٨,١	٢٣٧,٩	١٧٣٤,٠	١٣,٧	٢٠,١	٣٣,٩

المصدر: وزارة المالية " الحسابات الختامية من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٢/٢٠١٣، والتقرير السنوي للبنك المركزي

المصري أعداد مختلفة، البنك الأهلي المصري _ النشرة الاقتصادية _ العدد الثاني المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠٥.

والجدير بالذكر بأن الفترة من ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ / ٢٠١١ قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك إلى

حزمة السياسات المالية والضريبية المتكاملة التى اتبعتها الدولة خلال تلك الفترة وهى كالتالى°:

- ١- إصلاح منظومة ضريبة المبيعات.
 - ٢- إدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تطلبها التطبيقات العملية، بما فى ذلك إضفاء مزيد من الوضوح على بعض الأحكام من الناحية الفنية.
 - ٣- استكمال تطوير منظومة حساب الخزنة الموحد فى ضوء ما اسفرت عنه التطبيقات الفعلية لهذه المنظومة الضخمة.
 - ٤- استكمال مشروع ميكنة المدفوعات الحكومية بما فيها أجور العاملين.
 - ٥- العمل على فض التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة.
 - ٦- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى والتوسع فى برامج المشاركة معه.
 - ٧- اصلاح نظام المعاشات فى الدولة ليصبح أكثر عدالة للمستفيدين منه وذلك من خلال رفع قيمة المعاشات خاصة المنخفضة منها، بجانب تخصيص معاش أساسى لكل من ليس لهم معاش.
- ويتضح بأن هناك خلاً واضحاً بين كل من سلسلة النفقات العامة وسلسلة الإيرادات العامة فكلاهما لا يجنحا فى نفس الاتجاه، بمعنى أن الإيرادات الكلية لا تزيد بنفس معدل زيادة النفقات الكلية، فكما هو مبين بجدول (٢_٢) يتضح أن متوسط معدل زيادة النفقات العامة بلغ ١٣,٣% فى حين أن متوسط معدل الإيرادات العامة بلغ ١٢,٩%، وكذلك على مستوى السنوات نجد أن النفقات العامة فى أغلب سنوات الدراسة تزيد بمعدل أكبر عن معدل زيادة الإيرادات العامة.

° وزارة المالية - البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٠ - إبريل ٢٠١٠ ص ٤١ - ٤٢.

جدول رقم (٢-٢)

معدل نمو النفقات الكلية والإيرادات الكلية خلال الفترة

(٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

السنة	معدل نمو النفقات الكلية	معدل نمو الإيرادات الكلية
٢٠٠١/٢٠٠٠	-	-
٢٠٠٢/٢٠٠١	-٣,٣%	-٠,٧%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠,٢%	١٣,٧%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤,٦%	١٤,٢%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٩,٦%	١,٧%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٩,٨%	٢٦,١%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦,٨%	٤٤,٥%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,١%	١٨,٤%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤,٥%	٢٧,٢%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤,٠٩%	-٥,٩%
٢٠١١/٢٠١٠	٨,٩%	-١,١%
٢٠١٢/٢٠١١	١٧,١%	١٤,٦%
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٤,٨%	١٥,٣%
متوسط معدل النمو	١٣,٣%	١٢,٩%

المصدر: تم حساب النسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢-١).

[ثانياً]: تطور النفقات العامة للدولة:

(١) الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

١/١- يُعرف الدعم بأنه تلك المساعدات التي تُقدمها الحكومات لكل من المُستهلكين والمُنتجين من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية^٦، وبالتالي فإن الدعم يهدف إلى:

⁶ Endict J. Clements: Subsidies Theoretical and Conceptual Issues IMF. Institute 1994. P16.

- أ- حصول المُستهلكين على السلع والخدمات بأقل من تكلفتها الاقتصادية وبالتالي حماية الأسر الفقيرة والأكثر عُرضة لخطر الفقر.
- ب- حصول المُنتجين على دخول أعلى وبالتالي امكانية زيادة انتاجهم وزيادة الاستثمار وزيادة فرص التوظيف.^٧
- ١/٢_ صور وأشكال الدعم.
- قد يتخذ الدعم عدة صور وأشكال وهى كالتالى:

(أ) الدعم النقدي.

الدعم النقدي يعنى قيام الدولة بدفع الدعم في صورة نقدية مُباشرة إلى كُل من المُستهلكين والمُنتجين، وهذا النوع من الدعم يظهر بصورة صريحة في جانب النفقات العامة للدولة وقد يأخذ هذا الدعم إحدى الصورتين هما:

١. دعم مُباشر للسلع والخدمات أو قد يكون في صورة قروض حكومية بشروط مُيسرة ذات سعر فائدة أقل أو قد يكون في صورة دعم ضريبي في شكل اعفاءات ضريبية أو تخفيضات ضريبية.
٢. دعم غير مُباشر لتمويل عجز الهيئات الاقتصادية مثل دعم الكهرباء ودعم هيئة السكك الحديدية ودعم هيئة النقل العام وغيرها من الهيئات الاقتصادية، حيث تقوم الدولة هنا بتسديد الفروق بين سعر التكلفة والسعر الذى تقدم به الخدمة.

(ب) الدعم العيني.

وهو يعنى قيام الدولة بتقديم السلع والخدمات بسعر يقل عن سعر التكلفة، أو قيام الدولة بالتدخل في القرارات الادارية والتنظيمية لصالح فئات من المُستهلكين أو المُنتجين. وعموماً فقد سادت سياسة الدعم مُعظم دول العالم وذلك بهدف تعويض فشل الأسواق في توفير السلع والخدمات بأسعار معقولة وتخفيف حدة الفقر^٨، حيث يُسهم الدعم فى تخفيف الأعباء على المواطنين خاصة محدودي الدخل، كما يُمثل زيادة فى دخولهم الحقيقية، وإيماناً

^٧ وإيلي وابنهازم _ تحديات الاصلاح الاقتصادي في أوروبا الشرقية _ مجلة التمويل والتنمية _ المجلد ٢٢٧ _ العدد ٤ ديسمبر ١٩٩٠ ص ٢.

^٨ IMF. Staff, Reducing Unproductive Expenditures is Important Fiscal Adjustment, IMF, Survey, Feb, 1997.p16.

من الدولة بأهمية توفير الدعم فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً في الاعتمادات المخصصة للدعم وتطوير أنواعه، فكما هو مبين بجدولى (٢_٣) و (٢_٤) نجد أن هُناك تزايداً في حجم الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بشكل كبير فبعد أن كان ٤,٩ مليار جنيه وبما يُمثل ١٤,٢% من حجم الإنفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بدأ في الارتفاع بداية من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ليصل إلى ١٣,٨ مليار جنيه وبما يُمثل ١٥,٥% من حجم الانفاق العام، ثم قفز حجم الدعم في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل إلى ٦٨,٩ مليار جنيه وبما يُمثل ٣٣,١% من حجم الانفاق العام واستمر حجم الدعم في التزايد ليصل إلى ١٥٧,٨ مليار جنيه بما يُشكل ٣١,٨% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٢/٢٠١١ ثم قفز ليصل إلى ١٨٢,٩ مليار جنيه بما يُمثل ٣٣,٥% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ولعل السبب الرئيسي في ارتفاع حجم الدعم بشكل ملحوظ بداية من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو إدراج المواد البترولية لأول مرة ضمن بنود الدعم بشكل صريح.

جدول (٣-٢)

تطور الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣

السنة	الدعم (مليار جنيه)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٣,٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٥,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٢,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٦٨,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٢,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٧,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠,٣
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٥٧,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨٢,٩

المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، البنك المركزي المصري - التقرير السنوي - أعداد متنوعة.

وعلى الرغم من أن الدعم يُمثل أهمية للفئات الفقيرة إلا أن سياسة الدعم في مصر لها مجموعة من السلبيات وهي كالتالي:

١. تُساهم في إعاقة النمو الاقتصادي حيث تعمل على نقل الأسعار من مستويات تحددت بفعل السوق إلى مستويات تحددت بفعل الدعم، ومن ثم إبعاد الموارد عن طريق استخدامها في ما هو أكثر إنتاجية، حيث إن هذه السياسة تقطع الرابطة بين أسعار المُستهلك وتكاليف الإنتاج.

٢. تؤدي إلى تغير اتجاه تخصيص الموارد بدلاً من اتجاهها وفقاً لظروف السوق الحر، وبالتالي عدم تخصيصها واستغلالها للاستغلال الأمثل، حيث يتم التسعير إدارياً بعيداً

- عن حسابات التكلفة والعائد وبالتالي زيادة حدة التضخم وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على الدعم^٩.
٣. تؤدي إلى التأثير على هيكل الاستثمار الذي يُحدد طريق النمو في المستقبل، وبالتالي تقليل كفاءة الاستثمار وانخفاضه ومن ثم التأثير على مستوى المعيشة والرفاهية بشكل عام.
٤. لا تُفرق بين الفئات المُستحقة للدعم فعلاً وبين الفئات التي لا تستحق الدعم، وبالتالي فإن كثير من النفقات تصل إلى غير مُستحقها وبالتالي إهدار المال العام، حيث إن أغلب الدعم يوجه إلى الطاقة وهي من السلع التي يزيد استهلاك الأغنياء لها أكثر من الفقراء نتيجة زيادة قدرتهم الشرائية.
٥. سياسات الدعم تؤدي إلى زيادة الاستهلاك نتيجة انخفاض أسعار السلع بفعل سياسة الدعم، فمثلاً كان يُستخدم الدقيق والخبز في إطعام الماشية والدواجن بدلاً من استخدامها في الغرض المُخصص له وهو استخدام الإنسان، وهذا ما تم علاجه من خلال تغيير نظام الدعم في منظومة الخبز.
٦. تركزت الاستفادة الحقيقية من الدعم في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية^{١٠}.
٧. ضعف الرقابة على نظام الدعم أدى إلى وجود سعرين لبعض السلع الغذائية، مما أدى إلى وجود سوق سوداء نشطة، وهذا ما تم علاجه من خلال تغيير منظومة دعم السلع التموينية.
٨. هناك اختلال في هيكل الدعم في مصر وبالتالي امكانية تأثير ذلك على قطاعات الاقتصاد القومي بالسلب حيث إن هناك قطاعات تستحوذ على نسب دعم بسيطة

^٩ عادل أحمد حشيش _ الدعم السلعي والأمن الغذائي_ دار الجامعات المصرية_ الإسكندرية ١٩٨٠_ ص٣١٢-٣١٦.

^{١٠} رمضان صديق _ سياسة تخفيض الانفاق العام_ كلية الحقوق_ جامعة حلوان_ دار النهضة العربية_ عام ٢٠٠٠_ (مرجع سبق ذكره)_ ص ٨١-٩٤.

وأخرى تستحوذ على نسب دعم كبيرة^{١١}، فعلى سبيل المثال تستحوذ المواد البترولية على النسبة العظمى من الدعم مُنذ بداية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فبعد أن كانت السلع التموينية تستحوذ على حوالي ٧٤,٥% خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أصبحت تستحوذ على ١٨,٥% من إجمالي حجم الدعم عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وظل الوضع هكذا حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ليحتل دعم المواد البترولية على النصيب الأكبر من إجمالي الدعم بنسبة ٧٠,٢%، وبالتالي انخفاض نسب الدعم الموجهة لباقي القطاعات الاقتصادية فتأتى بنسب متفاوتة ولكنها نسب صغيرة جداً، وذلك كما هو موضح بكل من الجدول (٢) بالملحق الذى يوضح توزيع مُخصصات الدعم بين القطاعات الاقتصادية والجدول (٣) بالملحق الذى يوضح نسب توزيع مُخصصات الدعم بين قطاعات الاقتصاد.

٢) الأجور والتعويضات.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك ٦ مليون موظف يعملون بالقطاع الحكومي، هذا بخلاف ٠,٦ مليون موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية وأن الدولة ملتزمة بتحسينات التي تقررت على دخول بعض الفئات العاملة بالحكومة سواء بتطبيق بدل الجامعة أو كادر الشرطة أو مُراعاة ٥٠% من العبء الخاص بتطبيق بدل اعتماد مُعلمي الأزهر^{١٢}، ويشكل كل ذلك عبئاً متزايداً على الموازنة العامة للدولة، وهذا يتضح من خلال التالي:

- يوضح الجدول (٢_٤) والشكل (٢-١) مدى تضخم بند الأجور والتعويضات حيث ارتفعت الأجور من ٣٠,٢ مليار جنيه وبما يُمثل ٢٥,٢% من حجم الانفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتصل إلى ٨٥,٣ مليار جنيه وبما يُشكل ٢٣,٣% من حجم الانفاق العام عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثم قفزت بصورة ملحوظة حتى وصل ١٢٢,٨ مليار جنيه وبما يُشكل ٢٦% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١١/٢٠١٢، ووصلت إلى ١٤٢,٩ مليار جنيه وبما يُمثل ٢٤,٢% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

^{١١} (ملحوظة) لقد تم تحديد الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠١٢/٢٠١٣ لدراسة هيكل الدعم في مصر حيث مُنذ ذلك التاريخ تم ادراج بند دعم المواد البترولية ضمن بنود الموازنة العامة للدولة لأول مرة في مصر مما أدى الى ارتفاع حجم الدعم في الموازنة بشكل كبير.

^{١٢} وزارة المالية - الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٠/٢٠١١ - ص ٤٢.

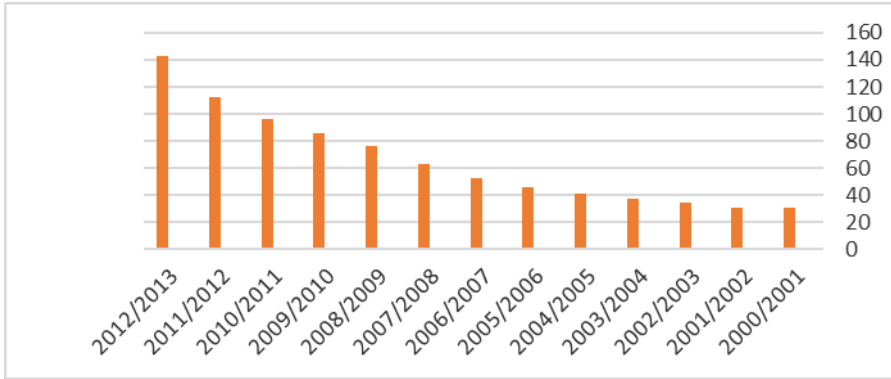
- يأتي بند الأجور وتعويضات العاملين في الترتيب الثاني للنفقات العامة للدولة، حيث بلغت نسبته من إجمالي النفقات العامة ٢٤,٣% كمُتوسط خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

الشكل رقم (٢-١)

تطور الأجور وتعويضات العاملين بالموازنة العامة الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

(مليار جنيه)



: أعد المصدر: من بيانات الجدول (١) بمُلحق الجداول.

٢) الفوائد على القروض الداخلية والخارجية.

إن الفوائد المدفوعة على القروض الداخلية والقروض الخارجية وفقاً لمواعيد الاستحقاق ترتبط أساساً بالدين العام والذي يُعبر عن الاحتياجات التمويلية للموازنة في شكل أذون أو سندات على الخزنة العامة أو قروض محلية أو خارجية وفقاً لطبيعة كل منها وهي عادة قروضاً ترتبط بتمويل استثمارات الدولة وتكوين الأصول الرأسمالية^{١٣}، وفيما يلي تحليل للفوائد المدفوعة على القروض الداخلية والخارجية:

- هناك تزايداً في حجم الفوائد المدفوعة على القروض الداخلية والخارجية، فبعد أن كانت ٢٠,٩ مليار جنيه وبما يُشكل ١٧,٤% من حجم الانفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كما هو موضح بالجدول (٢-٤)، ارتفعت بالتدريج خلال الأعوام من

^{١٣} وزارة المالية _ الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١/٢٠١٠ (المرجع السابق)_ص ٤٨.

٢٠٠٢/٢٠٠١ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتصل إلى ١٤٦,٩ مليار جنيه وبما يُمثل ٢٤,٩% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مما يعنى اعتماد الدولة المُتزايد على كُل من الاقتراض الداخلي والخارجي لسد عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا ما يوضحه أيضاً الشكل (٢_٢).

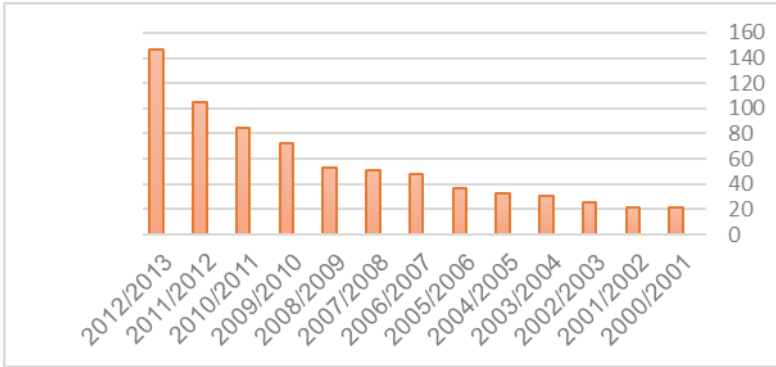
- يأتي بند الفوائد المدفوعة على القروض الداخلية والخارجية في الترتيب الثالث من النفقات العامة للدولة بما يُمثل ١٩,٧% من إجمالي النفقات العامة للدولة كمُتوسط عن تلك الفترة.
 - أصبحت مدفوعات الفوائد على الدين العام تُشكل قيداً شديداً على أى جهود تنموية من المُمكن أن تقوم بها الحكومة سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال الاجتماعي ويتضح هذا الأمر من خلال المُقارنة بين قيمة بند الفوائد وبند المصروفات الأخرى، وشراء السلع والخدمات باعتبارهما يتعلقان بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك، حيث بلغت مدفوعات الفوائد في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ١٨٢ مليار جنيه (جدول ١) بالملحق في حين بلغ مجموع بندى المصروفات الأخرى وشراء السلع والخدمات ٦٩ مليار جنيه وهذا يعنى أن مدفوعات الفوائد تُشكل نحو ٢٦٣% من قيمة المصروفات الأخرى وشراء السلع والخدمات.
 - كما أن مدفوعات الفوائد قاربت خمسة أضعاف ما يتم انفاقه على الاستثمار العام خلال نفس السنة.
- ومن كل ما سبق يُمكن ادراك الأثر السلبي لتضخم أعباء الفوائد على الدين العام والتي يصعب في حالة استمرارها الحديث عن زيادة دور الموازنة العامة في مجال الجهد التنموي اقتصادياً واجتماعياً.

شكل (٢-٢)

تطور حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام (الداخلي والخارجي)

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠

(مليار جنيه)



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢-٣).

٤) الاستثمارات.

يُمكن تعريف الاستثمار بأنه تكوين رأس المال الثابت الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع^{١٤} أو هو ذلك الجزء المُستقطع من الدخل المُستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس مال^{١٥}، ومن خلال الجدول (١) بمُلحق الجداول يتضح التالي:

- زيادة الانفاق الاستثماري ولكن ليس بنفس نسبة زيادة بنود الانفاق الأخرى فبعد أن كان ١٨ مليار جنيه وبما يُمثل ١٥% من حجم الانفاق العام عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كما هو موضح بالجدول (٢-٤)، زاد ليصل إلى ٣٩,٦ مليار جنيه وبما يُشكل ٧,٦% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ومن الملاحظ انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري من حجم الانفاق العام مما قد يؤثر على الإيرادات العامة للدولة بالسلب، ومن المعلوم أن انخفاض الاستثمار الحكومي يؤثر بالسلب على الاستثمار الخاص فيعتبر الاستثمار العام وخاصة في البنية التحتية مُحفزاً للاستثمار الخاص من خلال رفع الإنتاجية الحدية

^{١٤} سيد الهواري_ الاستثمار_ الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية_ الجزء السادس_ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية_ القاهرة ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م_ ص ١١.

^{١٥} طارق الحاج - علم الاقتصاد ونظريته - دار النشر والتوزيع - الأردن- عمان - سنة ١٩٩٨ - ص ١٢٣.

لعوامل الانتاج - العمل ورأس المال- في الاستثمارات الخاصة، والعمل على زيادة معدل العائد وزيادة الطلب على مُنتجات القطاع الخاص ، مما يؤثر بشكل ايجابي على الأرباح المستقبلية وتوقعات المبيعات للقطاع الخاص.

كما تُقدم الاستثمارات العامة خدمات تكميلية للقطاع الخاص من خلال إزالة الاختناقات في مجالات التعليم والاتصالات والنقل، حيث تتكامل العلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص من خلال ما يعرف بتكاليف الإنشاء، حيث قد يؤدي وجود شبكة من الطرق مثلاً إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بإنشاء مصنع في منطقة ما أو تيسير نقل مدخلات الانتاج إلى موقع إنتاجي جديد مما يؤثر على تكلفة الوحدة الانتاجية بالنسبة للمشروع الخاص.

- يأتي بند الانفاق الاستثماري في الترتيب الرابع بما يُشكل ١٢,٣% من إجمالي النفقات العامة للدولة كمُتوسط عام عن تلك الفترة.

(٥) المصروفات الأخرى.

بالرغم من زيادة المصروفات الأخرى من ٢٤,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٣٤,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، إلا أن حصتها من الانفاق العام أخذت في التناقص من سنه إلى أخرى فكما هو مبين بجدول (٢-٤) انخفضت حصتها من حوالي ٢٠,٨% إلى ٥,٩% خلال نفس الفترة، وبشكل عام يأتي بند المصروفات الأخرى في الترتيب الخامس بالنسبة للنفقات العامة للدولة حيث بلغ مُتوسط المصروفات الأخرى للنفقات العامة للدولة ١٠,٦%.

(٦) شراء السلع والخدمات.

تُعبّر اعتمادات شراء السلع والخدمات عن احتياجات الدولة اللازمة لإدارة دولا العمل الحكومي في مُختلف مجالات أداء الخدمات العامة للدولة فتشمل (الأدوية والأغذية اللازمة للمستشفيات العامة، الخامات اللازمة للمدارس وكذلك مُتطلبات الإنارة والكهرباء سواء اللازمة لإدارة المحطات والأجهزة واعتمادات المياه وما إلى ذلك من مُستلزمات، ونفقات طبع الكتب المدرسية، وكذلك مُتطلبات أداء الخدمات العامة من صيانة للمرافق العامة وصيانة وسائل الري والصرف والشبكات العامة ومُتطلبات النقل والانتقالات بما في ذلك المقابل

النقدي للعاملين بالمناطق النائية^{١٦})، وفيما يلي تحليل لهذا الباب خلال الفترة التي شملتها الدراسة:

- من الملاحظ زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات ولكن ليس بنفس نسبة زيادة بنود الإنفاق العام الأخرى، فبعد أن كانت ٨,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ كما هو موضح بالجدول (١) بالمُلحق وبما يُمثل ٧,١% من حجم الإنفاق العام، زادت لتصل إلى ٣٠,٧ مليار جنيه وبما يُمثل ٤,٥% من حجم الانفاق العام عام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- يأتي بند شراء السلع والخدمات في الترتيب السادس والأخير من النفقات العامة بما يُمثل ٦,٩% من إجمالي النفقات العامة للدولة كمُتوسط عام عن تلك الفترة.

^{١٦} وزارة المالية _ الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١/٢٠١٠ (مرجع سبق ذكره) _ ص ٤٥.

جدول (٢ - ٤)

هيكل الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣

%

البيان	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من النفقات العامة	الأجور وتعويضات العاملين من النفقات العامة	الفوائد من النفقات العامة	الاستثمارات من النفقات العامة	المصروفات الأخرى من النفقات العامة	شراء السلع والخدمات من النفقات العامة
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤,٢%	٢٥,٢%	١٧,٤%	١٥%	٢٠,٨%	٧,١%
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥,٥%	٢٦,٣%	١٨,٨%	١٧,١%	١٤,٥%	٧,٥%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦,١%	٢٦,٧%	٢٠,٢%	١٥,٨%	١٤,٢%	٦,٥%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٩%	٢٥,٦%	٢١%	١٥,٦%	١٤,٣%	٦,٤%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٨,٥%	٢٥,٤%	٢٠,٣%	١٤,٤%	١٣,٤%	٧,٨%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٣,١%	٢٢%	١٧,٧%	١٠,٤%	٩,٤%	٧,١%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٦,٣%	٢٣,٥%	٢١,٤%	١١,٤%	٩,٥%	٧,٧%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٢,٧%	٢٢,٢%	١٧,٨%	١٢,١%	٨,٤%	٦,٥%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٦,١%	٢١,٦%	١٤,٩%	١٢,٣%	٧,٦%	٧,١%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٧,٩%	٢٣,٣%	١٩,٦%	١٢,٣%	٧,٦%	١٠,٤%
٢٠١١/٢٠١٠	٣٠,٦%	٢٣,٩%	٢١,١%	١٠,٩%	٧,٧%	٦,٤%
٢٠١٢/٢٠١١	٣١,٨%	٢٦%	٢٢,١%	٩,٩%	٥,٦%	٥,٦%
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٣,٥%	٢٤,٢%	٢٤,٩%	٧,٦%	٥,٩%	٤,٥%
المتوسط	٢٥,٤%	٢٤,٣%	١٩,٧%	١٢,٣%	١٠,٦%	٦,٩%

المصدر: محسوبة من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق.

[ثالثاً] تطور الإيرادات العامة للدولة.

(١) الإيرادات الضريبية.

تشمل الإيرادات الضريبية (الضرائب العامة_ الضرائب على المبيعات_ الجمارك_ الإيرادات الضريبية الأخرى)^{١٧}، وتحليل الإيرادات الضريبية كما هو مبين بالجدول (٢_٥) وجدول (٤) بالملحق يتضح الآتى:

- الإيرادات الضريبية في تزايد مستمر فبعد أن كانت ٥١,٣ مليار جنيه وبما يُمثل ٦٥% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بدأت فى الارتفاع تدريجياً لتصل إلى ٥١,٨ مليار جنيه وبما يُمثل ٦٦,١% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وظل الوضع فى تزايد إلى أن وصلت الإيرادات الضريبية ١٩٢ مليار جنيه وبما يُمثل ٧٢,٥% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠١١/٢٠١٠، ووصلت الإيرادات الضريبية إلى ٢٥١,١ مليار جنيه وبما يُمثل ٧١,٧% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

- تأتى الإيرادات الضريبية في الترتيب الأول من حيث الأهمية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة بنسبة ٦٢,٤% كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة.

- تأتى الضرائب العامة على الدخل في الترتيب الأول بالنسبة للإيرادات الضريبية بمتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة بنسبة ٤٥%، وتأتى الضرائب على السلع والخدمات في الترتيب الثاني بمتوسط عام عن الفترة ٣٨,٢% ثم الضرائب على التجارة الدولية (الرسوم الجمركية) بنسبة ١٠,٥% ثم الضرائب الأخرى بنسبة ٣,٥%، وأخيراً الضرائب على الممتلكات بنسبة ٢,٨%.

ومما سبق يتبين أنه مع زيادة الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة إلا أن هذه الحصيلة لم تكن كافية لسد العجز القائم بالموازنة العامة للدولة.

أما بالنسبة لتوزيع العبء الضريبي فمن خلال الجدول (٢ - ٦) يلاحظ أنه يوجد خلل واضح فى توزيع العبء الضريبي على فئات المجتمع حسب طبيعة الدخل، فبعد أن

^{١٧} وزارة المالية _ البيان التحليلي للموازنة العامة (أعداد متنوعة) _ الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عام

٢٠١١/٢٠١٠ (مرجع سبق ذكره) _ ص ٥٧.

انخفضت حصة الضرائب على الدخل من المرتبات والأجور من إجمالي حصة ضرائب الدخل من ١٤,٣% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٠,٤% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ارتفعت باستمرار إلى أن وصلت ١٦,٩% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل الانخفاض الواضح في حصة الضرائب على الدخل بخلاف التوظف من ١٨,٩% إلى ٥,٤% خلال نفس الفترة وكان الانخفاض واضحاً في فترة ما بعد تطبيق القانون الجديد (٢٠٠٦/٢٠٠٥) ونفس الأمر بالنسبة للضرائب على أرباح شركات الأموال بدون هيئة البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس حيث انخفضت حصتها من ٣١,١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢١,٤% عام ٢٠١٣/٢٠١٢.^{١٨}

ويرجع ذلك إلى محاباة قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الحالي لأصحاب الدخل العليا على حساب ذوى الدخل الدنيا، ولم يقتصر العوار في هذا القانون على ذلك، إنما امتد إلى إجراءات ربط الضريبة فبدعوى تبسيط وتيسير هذه الإجراءات استبدل القانون أسلوب مراجعة الإقرارات الضريبية باستخدام الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية للممولين إلى أسلوب استخدام الفحص الانتقائي (الفحص بالعينة)، وهذا المبدأ في ظل تدنى الوعي الضريبي أدى إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وبالرغم من عدم وجود بيانات موثقة توضح حجم هذه الظاهرة، وتفق هذه التقديرات الحصيلة الفعلية لضريبة الدخل، وما يؤكد وجود ظاهرة التهرب الضريبي أن متوسط سعر الضريبة على شرائح الدخل المنخفضة بلغ حوالى ١٥%، بينما المتحصل من الضرائب كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أقل من ذلك بكثير، وقد بلغ معدل عبء ضرائب الدخل منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى حوالى ٦,٥% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).^{١٩}

فالنظام الضريبي في مصر يمثل نموذجاً صارخاً للإمكانيات الضخمة المهدرة والمحابة لأصحاب الدخل المرتفعة، سواء تعلق الأمر بالسماوات الرئيسية لذلك النظام أو بالحصيلة الفعلية للضرائب، فالنظام الضريبي في مصر يقوم على تطبيق حد أقصى موحد لمعدل الضريبة على الدخل والأرباح يواقع ٢٠% دون تفرقة بين المشروعات والأفراد من جهة،

١٨ لمزيد من التفاصيل أنظر: معهد التخطيط القومي _ الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي _ الواقع ومقومات التطوير بالتركيز على صناعة الغزل والنسيج _ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠١٣ _ غير منشور.

^{١٩} معهد التخطيط القومي (المرجع السابق) _ ص ٢٨ ، ٢٩

وبين مستويات الدخل المختلفة من جهة أخرى، ويمثل هذا الوضع محاباة صريحة للدخل من عوائد الملكية مقارنة بدخل العمل، فيتم المساواة على سبيل المثال بين الحد الأقصى للضريبة على كل من الأجور والمرتبات والضريبة على أرباح شركات التطوير العقاري، التي حققت أرباحاً خيالية من الفرق بين السعر المدعم لأراضى الدولة التي خصصت لها وسعر متر المباني التي تطرحها للبيع.

وتأكيداً لتلك المحاباة يتم إعفاء التوزيعات على أسهم رأسمال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والتوزيعات على حصص رأسمال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم، ويعنى هذا أن كبار رجال الأعمال يدفعون ضرائب فقط على ما يتلقونه من أجور ومكافآت مقابل مناصبهم الإدارية في الشركات التي يملكونها، أما الدخل التي يحصلون عليها مقابل ملكيتهم لرأسمال تلك الشركات فلا يدفعون عنها أية ضرائب لأنها معفاة بحكم القانون!

ومن ناحية أخرى فإن الحد الأقصى للضرائب على أرباح المشروعات في مصر يعتبر من أقل المعدلات في العالم، حيث تتراوح تلك المعدلات بين ٢٥% و ٣٥% في معظم النظم الضريبية وتصل إلى ٤٠% في الولايات المتحدة الأمريكية و ٤١% في اليابان، ولا يمكن الاستناد إلى المقولة الشهيرة بأن رفع معدل الضريبة على أرباح الشركات يؤثر بالسلب على معدلات الاستثمار ولا يتناسب مع وضع مصر كدولة نامية، فمعدلات الضرائب على أرباح الشركات في كل من الصين وماليزيا تبلغ ٢٥% وفي كل من اندونيسيا والمكسيك ٢٨% وفي الهند والبرازيل ٣٤% ، وجميعها دول تحقق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو.

وفي مصر فإنه لا يتم الأخذ بمبدأ تصاعد الضريبة وفقاً لمستويات الدخل، ويختلف ذلك الوضع مع معظم الأنظمة الضريبية في العالم التي تتبع مبدأ التصاعد، بحيث يبلغ معدل الضريبة على أعلى شريحة للدخل ٤٠% في إنجلترا وفرنسا وسويسرا، كما يصل إلى ٤٥% في استراليا وألمانيا، وإلى ٥٠% في اليابان و ٥٧% في السويد و ٦٢% في الدانمرك^{٢٠}.

كما يتسم الهيكل الضريبي في مصر بارتفاع الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة (الضرائب على السلع والخدمات والجمارك) التي تمثل نحو ٤٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية، ويتسم هذا النوع من الضرائب بتراجع عبء الضريبة على الممول (متوسط معدل الضريبة)

٢٠ سلوى العنتري _ دراسة بعنوان "أداء الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١" _ جريدة الاهالي عدد الاربعاء

كلما ارتفع مستوى الإنفاق ومستوى المعيشة، مما يجعل وطأته أشد على أصحاب الدخل الثابتة والفئات محدودة الدخل، ولعله من المثير للاهتمام أن تقرير الفقر لعام ٢٠٠٧ الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية يقر صراحة بأن هيكل الضرائب الحالي يعد غير موات للفقراء نظرا لارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة.

وإذا ما أضيف إلى ذلك متأخرات الضرائب لأمكن مضاعفة حصيلة الضرائب الحالية بما يقترب من سد العجز في الموازنة العامة للدولة قبل الدخل في الإصلاح الحقيقي لقانون ضريبة الدخل والمتمثل في تطبيق تصاعد ضريبي فعال، وما يوضح أهمية مجابهة ظاهرة المتأخرات الضريبية أن هذه المتأخرات تبلغ في الوقت الراهن نحو ٦٠ مليار جنيه وفق ما صرح به رئيس مصلحة الضرائب المصرية^{٢١}.

وكذلك يساهم ضعف الجهاز الضريبي في عدم كفاءة الحصيلة الضريبية، ويرجع السبب في ذلك لمجموعة من العوامل الإدارية والفنية التي تسهم على نحو بارز في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وغيرها من الظواهر المخلة بالوضع الضريبي والمالي في الدولة، ومن أهمها ما يلي:

أ. عدم كفاءة الإدارة الضريبية:

تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والإداري المسؤول عن تنفيذ التشريع الضريبي وذلك من خلال فرض الضرائب و جبايتها^{٢٢}.

ومن مهام هذه الإدارة تطبيق القانون الضريبي، بما ينجم عنه من علاقات صعبة ومتشابكة بينها وبين الممولين، وتبدو أهمية هذه الإدارة في كونها يعهد إليها بمهمة تحصيل إيرادات الدولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام، ومن هذا المنطلق، فإن قوة هذه الإدارة أو ضعفها يرتب عليه مجموعة آثار مهمة تتمثل إما في إحكام الرقابة على الممولين وتحصيل إيرادات الدولة كاملة، وإما الخلل في الأداء، ومن ثم ضياع حقوق الدولة، وإفلات الممولين من التزاماتهم المالية، والأخير هو ما يحدث في الدول النامية من بينها مصر، التي تعاني إدارتها

٢١ جريدة الأهرام عدد الأربعاء ٢٠١٣/١/٢ .

٢٢ عبدالمجيد قدي _ المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية) _ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٣ _ ص ١٣٩

الضريبية من ضعف الإمكانيات المادية من جهة، وتدني مستوى الكفاءة والخبرة لدى كوادرها البشرية.

ب. ضعف الثقة بين الإدارة الضريبية وبين الممول:

هناك أزمة ثقة واضحة بين الطرفين في كافة الدول، ولكنها تبدو واضحة المعالم في الدول النامية، فغالباً ما توجد فجوة وعي ضريبي لدى الممولين، وفجوة أداء لدى الإدارة الضريبية، إذ ينظر الممولون إلى الإدارة الضريبية على أنها جهة جباية وتعسف، وبالمقابل تنتظر الأخيرة إلى الممولين على أنهم مجموعة من المتهربين التي يتوجب عليها السعي إلى ضبطهم.

ج. تعقد النظام الضريبي وعدم المرونة في تطبيقه:

فالأنظمة الضريبية معقدة بطبيعتها، ولكن قد يصل هذا التعقيد إلى درجة الغموض، بحيث يستعصي على الممولين العاديين من غير ذوي الاختصاص فهمه وإدراكه، ويزيد من سوء الأمر أحياناً عدم المرونة في تطبيق القوانين الضريبية من قبل الأجهزة المكلفة بذلك، وعدم وحدة المعايير في معاملة الممولين، وتعسف موظفي الإدارة الضريبية في معاملتهم، فيلاحظ وجود معاملة خاصة لفئة معينة من الممولين، كرجال الأعمال، إضافة إلى تعدد معدلات بعض الضرائب.

وعدم اهتمام الإدارات الضريبية بإصدار أي منشورات توضيحية تحاول فيها إطلاع الممول على أساليب تعاملها معه، وتحديد واجباته الضريبية بدقة، أو عدم قيامها بحملات توعية ضريبية للترويج لضريبة مفروضة حديثاً.

وبناء على ما سبق فإن هناك ضرورة إلى إعادة النظر بصورة جذرية في قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بما يساهم في تحقيق حصيلة ضريبية واقعية وعادلة تساعد الحكومة على القيام بدور فعال في الحياة الاقتصادية من خلال نشاطها الاستثماري كماً ونوعاً إلى جانب النهوض بدورها في تقديم الخدمات اللازمة للمواطنين وتحسين مستوى هذه الخدمات وفي نفس الوقت تحقيق العدالة الضريبية بما يساهم في تحسين هيكل توزيع الدخل.

(٢) الإيرادات الأخرى.

تُمثل الإيرادات الأخرى ما تُحققه الدولة من عائد على استثمار رعوس أموالها في هيئتي البترول وقناة السويس والبنك المركزي والهيئات الاقتصادية المختلفة وحصتها في أرباح الشركات، كما تتضمن هذه الإيرادات الأخرى موارد الصناديق والحسابات الخاصة ولها مُقابل ضمن مصروفات الموازنة العامة للدولة^{٢٣}.

وبتحليل الإيرادات الأخرى كما هو مبين بالجدول (٢-٥) وجدول (١) بالمُلحق يتضح الآتي:

- الإيرادات الأخرى في تزايد مُستمر ولكن ليس بنفس مُعدل زيادة الإيرادات الضريبية، فبعد أن كانت ٢٥,٣ مليار جنيه وبما يُمثل ٣٢,١% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ زادت بشكل ملحوظ بداية من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ لتصل إلى ٤٥,٧ مليار جنيه وبما يُمثل ٣٤,٩% من الإيرادات العامة للدولة، ثم وصلت ذروتها لتصل إلى ١١٣,٦ مليار جنيه وبما يُمثل ٣٩,٩% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبلغت ٩٣,٩ وبما يُمثل ٢٦,٨% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

- يأتي بند الإيرادات الأخرى في الترتيب الثاني بعد الإيرادات الضريبية حيث بلغ مُتوسط هذا البند بالنسبة للإيرادات العامة ٣٢,٧% كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة.

(٣) المنح.

المنح هي تحويلات غير إلزامية تتلقاها وحدات حكومية من ثلاثة مصادر رئيسية هي الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية في قطاع الحكومة العامة، وتُصنف المنح حسب طبيعة النشاط الذي تموله إلى منح جارية ومنح رأسمالية^{٢٤}.

وبتحليل بند المنح يتضح التالي:

- هناك ثبات نسبي إلى حد ما في هذا البند من الإيرادات العامة خاصة قبل عام ٢٠١١ الذي شهد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، حيث بلغ هذا البند ٢,٣ مليار جنيه وبما يُمثل

^{٢٣} البنك المركزي المصري_ التقرير السنوى (أعداد متنوعة)، وزارة المالية _الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ٦٥.

^{٢٤} وزارة المالية _ الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١/٢٠١٠ ص ١٤٤، البنك المركزي المصري_ التقرير السنوى والشهرى (أعداد متنوعة).

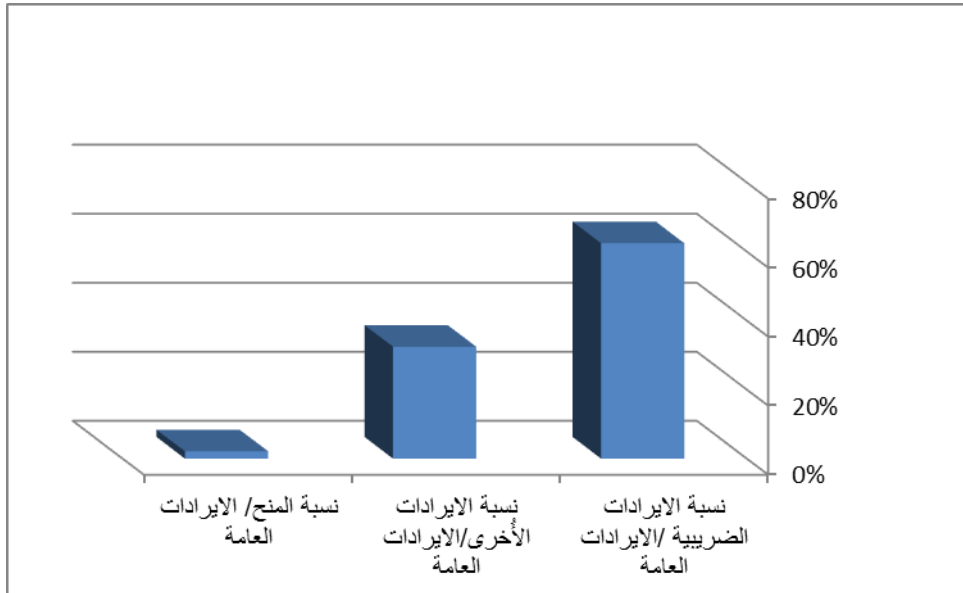
٢,٩% من الإيرادات العامة للدولة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، إلا أن هذا البند زاد بشكل ملحوظ عام ٢٠١١ ليصل إلى ١٠,١ مليار جنيه وبما يُمثل ٣,٣% من حجم الإيرادات العامة للدولة وذلك بسبب المساعدات التي حصلت عليها مصر من الدول العربية والدول الصديقة إبان الثورة.

- يأتي هذا البند في الترتيب الثالث والأخير بالنسبة للإيرادات العامة حيث بلغت نسبته من الإيرادات العامة كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة ٢,١%، والشكل رقم (٣_٢) يوضح نسب توزيع كُل بند من الإيرادات العامة الى الإيرادات الكلية.

الشكل (٣_٢)

مُتوسط نسب توزيع كُل بند من الإيرادات العامة الى الإيرادات الكلية

٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣



المصدر: أعد من بيانات الجدول (٥_٢).

جدول رقم (٢-٥)
تطور أهم بنود الإيرادات العامة خلال الفترة
٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠

%

نسبة المنح/ الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الأخرى/الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية/ الإيرادات العامة	البيان السنوات
٢,٩%	٣٢,١%	٦٥,٠%	٢٠٠١/٢٠٠٠
٤,٧%	٢٩,١%	٦٦,١%	٢٠٠٢/٢٠٠١
٣,٢%	٣١,٨%	٦٤,٩%	٢٠٠٣/٢٠٠٢
١,٤%	٣٢,٦%	٦٥,٩%	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١,٧%	٢٩,٩%	٦٨,٣%	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢,١%	٣٤,٩%	٦٢,٥%	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢,٠%	٣٧,٤%	٦٠,٥%	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٠,٦%	٣٨%	٦١,٣%	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢,٨%	٣٩,٩%	٥٧,٣%	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١,٦%	٣٤,٨%	٦٣,٦%	٢٠١٠/٢٠٠٩
٠,٨%	٢٦,٧%	٧٢,٥%	٢٠١١/٢٠١٠
٣,٣%	٣٠,٦%	٦٦,١%	٢٠١٢/٢٠١١
١,٤%	٢٦,٨%	٧١,٧%	٢٠١٣/٢٠١٢
٢,١%	٣٢,٧%	٦٤,٣%	المتوسط

المصدر: محسوبة من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق.

جدول (٦-٢)

تطور هيكل توزيع إيرادات ضرائب الدخل

خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣)

(% من إجمالي حصيلة ضرائب الدخل)

البيان السنوات	حصلة الدخل من التوظيف (أجور ومرتبات)	حصلة دخل بخلاف التوظيف	حصلة أرباح شركات الأموال	
			هيئة البترول والشريك الأجنبي وقناة السويس	باقي الشركات
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٤,٣	١٨,٩	٣٥,٧	٣٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤,٤	١٧,٤	٣٥,٨	٣٢,٣
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٧,٣	١٤,٩	٣٢,٧	٣٥,١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥,٨	١٤,٠	٤١,٥	٢٨,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦,٥	١٣,٠	٣٥,٩	٣٤,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١,١	٨,٣	٦٣,٨	١٦,٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠,٤	٦,٠	٥٩,٠	٢٤,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠,٩	٦,١	٥٩,٠	٢٤,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١١,٣	٦,٤	٥٤,٤	٢٧,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤,٩	٦,٤	٥٤,٣	٢٤,٤
٢٠١١/٢٠١٠	١٥,٠	٦,١	٥٠,٥	٢٨,٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٧,٥	٦,١	٥٠,٥	٢٥,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦,٩	٥,٤	٤٩,٢	٢١,٤

المصدر : معهد التخطيط القومي _ الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي _ الواقع ومقومات التطوير
بالتركيز على صناعة الغزل والنسيج _ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠١٣ _ غير منشور .

المبحث الثاني

المصادر المختلفة لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة في مصر

هناك عدة مصادر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في مصر يُمكن إيجازها كالتالي^{٢٥}:

▪ المصدر الأول: الإصدار النقدي الجديد "طبع النقود".

وهذا معناه تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد غير حقيقية وقد اختلفت نسبة ما تم تمويله من خلال هذا المصدر من سنة لأخرى، ويعيب هذا المصدر التمويلي أنه يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدل بيانات البنك المركزي المصري إلى أن التوسع النقدي وما صاحبه من توسع ائتماني كان هو المصدر الرئيسي لارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يسميه الاقتصاديون القوة الساحبة للطلب Demand pull، وسبق أن ذكرنا أن التضخم يُعتبر سبباً من أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة، كما ذكرنا بعد ذلك أن ضخ نقود جديدة يُعتبر سبباً رئيسياً لارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا هو العيب الرئيسي لهذا المصدر التمويلي حيث يُلقى عبئاً شديداً على الأفراد ذوى الدخل المحدود مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي سنة بعد أخرى وفقدان الثقة في العملة الوطنية حيث يتحول المدخرون إلى الاحتفاظ بأرصدتهم النقدية في عُملات أجنبية وهي الظاهرة التي تُعرف باسم "دولة" الاقتصاد dollarization"، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢_٧) الذي يوضح تطور النقد المصدر والمُتداول ومعدل نموها ومعدل التضخم ومعدل "الدولة" خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣، حيث نجد تزايداً في معدل نمو الإصدار النقدي فبعد أن كان ٤,٦% عام ٢٠٠٠، ثم زاد بعد ذلك بمعدل طفيف ليصل إلى ٥,٤% عام ٢٠٠١، ثم زاد بشكل ملحوظ ليصل ١٤% عام ٢٠٠٢ ثم قفز ليصل إلى ١٧,٩% عام ٢٠٠٧ ثم ٢٠,٦% عام ٢٠٠٨، وزاد معدل نمو الإصدار النقدي بشكل كبير ليصل إلى ٢٣,٢% عام ٢٠١١، وبمقارنة معدل نمو الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نجد أن معدل نمو الإصدار النقدي يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في أغلب فترات الدراسة ولكن بالأخص في عام ٢٠١١ حيث بلغ معدل نمو الإصدار النقدي ٢٣,٢%

^{٢٥} على لطفى _ محمد السيد "اقتصاديات المالية العامة" المرجع السابق ص ٢٣٢-٢٤٣.

في حين بلغ مُعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٢% مما يعنى وجود موجة تضخُّم عالية سببها الاصدار النقدي الزائد عن الحد المسموح به. وأخيراً فإن مُتوسط مُعدل نمو النقد المصدر ١٤,٣% ومُتوسط مُعدل نمو النقد المُتداول ١٤,٨% خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠_٢٠١٢/٢٠١٣ قابلهما زيادة في مُتوسط مُعدل نمو التضخُّم قدرها ٨,٦% مما أدى إلى وصول مُتوسط مُعدل "الدولة" خلال تلك الفترة ٢٢,٤% مما قد يعنى فُقدان بعض من الثقة في العُملة الوطنية والتحول إلى الاحتفاظ بنسبة لا يُستهان بها من الأرصدة النقدية المحلية في شكل عُملات أجنبية.

جدول (٢_٧)

تطور النقد المُصدر والمُتداول والتضخم ومعدل الدولار خلال الفترة

٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠

مليار جنيه

السنة	البيان	النقد المُصدر	معدل نمو النقد المُصدر %	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	النقد المُتداول ل	معدل نمو النقد المُتداول %	معدل التضخُّم %	معدل الدولرة %
٢٠٠١/٢٠٠٠		٣٧,٩	—	%٣,٥	٣٥,١	—	%٢,٤	%٢١,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١		٤٠,١	%٥,٤	%٣,٢	٣٨,١	%٨,٩	%٢,٤	%٢٣,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢		٤٥,٧	%١٤	%٣,٢	٤٢,٢	%١٠,٨	%٣,٢	%٢٧,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣		٥٢,٤	%١٤,٨	%٤,١	٤٨,٢	%١٤	%١٠,٢	%٢٨,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤		٥٩,٩	%١٤,٢	%٤,٥	٥٩,٤	%٢٣,١	%١١,٧	%٢٤,٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥		٦٧,٧	%١٣	%٦,٨	٦٧,٢	%١٣,١	%٤,١	%٢٤,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦		٧٩,٢	%١٧	%٧,١	٧٨,٦	%١٦,٩	%١١	%٢٣,٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧		٩٣,٢	%١٧,٩	%٧,٢	٩٢,١	%١٧,١	%١١,٧	%٢٢,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨		١١٢,٤	%٢٠,٦	%٤,٧	١١١,٤	%٢٠,٩	%١٦,٤	%٢٢,١
٢٠١٠/٢٠٠٩		١٢٧,٦	%١٣,٥	%٥,١	١٢٦,٢	%١٣,٢	%١٠,١	%٢٠,٩
٢٠١١/٢٠١٠		١٤٥,٩	%١٤,٣	%١,٩	١٤٤,٢	%١٤,٢	%١١,٨	%١٧,٥
٢٠١٢/٢٠١١		١٧٩,٨	%٢٣,٢	%٢,٢	١٧٩	%٢٤,١	%٧,٣	%١٨,٢
٢٠١٣/٢٠١٢		٢١٢,٦	%١٨,٢	%٢,٥	٢٠٨,٣	%١٦,٣	%٩,٨	%١٨
متوسط مُعدل النمو			%١٤,٣			%١٤,٨	%٨,٦	%٢٢,٤

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الشهرية أعداد متنوعة، ووزارة المالية التقرير الشهري - أعداد متنوعة، البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثاني - المجلد ٥٨ عام ٢٠٠٥، العدد الأول - المجلد ٦١ (باللغة الانجليزية) ٢٠٠٨.

* التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين (الحضر).

* مفهوم معدل "الدولة" هي تلك النسبة من المدخرات التي يحتفظ بها المدخرون بأرصدهم في شكل عملات أجنبية.

■ المصدر الثاني: الاقتراض الخارجي.

هناك مصادر مختلفة للاقتراض الخارجي قد تكون ثنائية أو جماعية كما قد تكون تجارية أو ميسرة، والواقع أن معظم القروض الخارجية التي حصلت عليها مصر كانت من مصادر ثنائية وبالذات من الولايات المتحدة الأمريكية^{٢٦} ولا شك أن هذا ينطوي على احتمال ممارسة ضغوط سياسية على مصر ومن ثم تهديد استقلالية صنع القرار، أيضاً فإن نسبة كبيرة من الاقتراض الخارجي كانت بشروط تجارية أي بسعر فائدة مرتفع مما أثر على اقتصاديات هذه المشروعات، وكان حصيلة كل ذلك تراكمًا سريعاً في المديونية الخارجية ومن ثم تزايد عبء خدمة الديون الخارجية (أي الاقساط والفوائد) بشكل ينعكس به الاقتصاد القومي^{٢٧}، حيث زاد الدين الخارجي ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ بعد أن كان ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

ومن خلال الجدول (٢_٨) نجد أن التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة في أغلب الفترات التي شملتها الدراسة كانت بنسب بسيطة حيث بلغ ٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وكانت هذه النسب بسيطة أغلب فترات الدراسة حيث بلغت ٥% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، إلا أنها قفزت بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتصل نسبة التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة ١٦% ثم ٣٢,٥% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ لتصل إلى ٢,٤% ثم -٩,٥% عام ٢٠١١/٢٠١٢، ولعل السبب في ذلك قد يرجع إلى عدم قدرة الدولة في الحصول على تمويل خارجي لسد عجز الموازنة العامة للدولة نظراً للظروف السياسية والأمنية التي مرت بها مصر خلال هذه الفترة، إلا أن قدرة الدولة في الحصول على تمويل خارجي زادت مرة أخرى لتصل إلى ٢٠,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك بعد استقرار الوضع السياسي للدولة^{٢٨}.

^{٢٦} البنك المركزي المصري_التقرير السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ ص ٤١، ٤٠.

^{٢٧} البنك المركزي المصري_التقرير السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ (المرجع السابق) ص ٤١.

^{٢٨} البنك المركزي المصري_التقرير السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤ (المرجع السابق) ص ٤٢.

جدول رقم (٢_٨)

نسب التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

%

البيان	نسبة التمويل الخارجي
السنوات	
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	-
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٦%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٢,٥%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢,٤%
٢٠١١/٢٠١٠	٥,٤%
٢٠١٢/٢٠١١	٩,٥%-
٢٠١٣/٢٠١٢	٨,٤%

المصدر: وزارة المالية _ الحسابات الختامية والبيان الإحصائي (سنوات مُتنوعة).

■ المصدر الثالث: اقتراض الحكومة من صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات.

من خلال الجدول (٢_٩) نجد أن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من صناديق التأمينات وإن كان متدنياً للغاية وخاصة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ولكن بداية من عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣/٢٠١٢ زاد الاعتماد على هذا المصدر التمويلي باستثناء عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ففي عام ٢٠٠٦ اقترضت الدولة من صناديق التأمينات ٦٧٨٧ مليون

جنيه ووصلت إلى ١٠٨٧٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم ٢١٧٩٩ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

عموماً فإن اقتراض الحكومة من صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات يتم بسعر فائدة مُنخفض يقل كثيراً عن سعر الفائدة السائد على العمليات المماثلة في السوق النقدية والمالية وكانت الحكومة تقترض من صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات دون أن تقوم بالسداد مما أدى إلى تراكم المديونية على الحكومة لصندوق التأمينات والمعاشات لتصل إلى ٣٩٧,٥ مليار جنيه منها ٢٣٥,٧ مليار جنيه صكوك مديونية على الحكومة يتم دفع فوائد عنها بمعدل ٨,٥%، ونحو ١٦١,٨ مليار جنيه مديونية حكومية لا يتم دفع فوائد عنها، يُضاف لهذه المديونية نحو ٦٨,٨ مليار جنيه ديون مُستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية لدى بنك الاستثمار القومي وذلك منذ عام ٢٠٠٦ وحتى مارس ٢٠١٤.^{٢٩}

ومن أهم عيوب هذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة هو أنها تلقى عبء هذا الجزء على المُستفيدين من صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات أي أصحاب المعاشات وهم أقل الناس قُدرة على تحمل هذا العبء، وكانت الصناديق تفقد الكثير من الأموال الطائلة تتمثل في الفرق بين سعر الفائدة المُنخفض الذي تقترض به الحكومة وبين سعر الفائدة السائد في السوق النقدية والمالية، ومن جهة أخرى فإن استحواذ الحكومة على فائض صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات قضى على امكانية انتعاش سوق المال، وتعتبر هذه الصناديق في كل دول العالم من أهم العوامل الفعالة في أسواق المال.

ومن عيوب هذه الطريقة أيضاً في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة أن فوائض صندوق التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات بدأت تتآكل ولا يتبقى بها رصيد يكفي ولا يسمح بشراء أدون الخزنة.

^{٢٩} أحمد السيد النجار _ دراسة بعنوان أموال التأمينات وإصلاح المعاشات _ جريدة الاهرام ٣ مارس ٢٠١٤.

جدول (٢-٩)

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من صناديق التأمينات

٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

مليون جنيه

السنوات	حجم التمويل من صناديق التأمينات
٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٩
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٢١-
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤٢-
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٩٨٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١٠٠٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٦٧٨٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٦٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٤١٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥١٧٦
٢٠١١/٢٠١٠	١٠٨٧٥
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٩٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٢١٧٩٩

المصدر: البنك المركزي المصري _ النشرة الإحصائية _ أعداد متنوعة.

■ المصدر الرابع: اقتراض الحكومة صافي حسيطة شهادات الاستثمار^{٣٠}.

شهادات الاستثمار هي شهادات يصدرها البنك الأهلي المصري (بنك قطاع عام) لحساب وزارة المالية وينحصر دور البنك الأهلي في إصدار الشهادات وصرف العائد وصرف الاسترداد والمقصود بصافي حسيطة شهادات الاستثمار هو الفرق بين إجمالي إصدار شهادات الاستثمار في سنة ما وبين ما يتم استرداده في نفس السنة، هذا الفرق تحصل عليه وزارة المالية وتدفع عنه فوائد (عوائد) تختلف من سنة لأخرى ومن فئة لأخرى من فئات

^{٣٠} على لطفى _ محمد السيد على "اقتصاديات المالية العامة" _ مرجع سبق ذكره _ ص ٢٣٥.

الشهادات (أ، ب، ج)، فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي حجم المبيعات من شهادات (أ، ب، ج) ١١٣,٢ مليار جنيه في حين بلغت الاستردادات ٤٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبالتالي فإن الفرق بينهما ٦٦,٢ مليار جنيه حصلت عليه وزارة المالية، كذلك الحال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كان حجم المبيعات من الشهادات الثلاثة ١٢٧,٤ مليار جنيه في حين بلغت قيمة الاستردادات ٥٤ مليار جنيه وبالتالي ما حصلت عليه وزارة المالية بلغ ٧٣,٤ مليار جنيه^{٣١}.

وعموماً فإن هذا المصدر التمويلي يعيبه أنه محدود بمقدرة ورغبة الأفراد في شراء شهادات الاستثمار، كما يعيبه أيضاً كثرة الاستردادات في بعض السنوات ولا سيما في حالات عدم الاستقرار السياسي.

■ المصدر الخامس: اقتراض الحكومة صافي حصيلة صناديق توفير البريد.

الواقع أن هذا المصدر التمويلي يشبه إلى حد بعيد المصدر السابق حيث إن الحكومة تقترض صافي حصيلة صناديق توفير البريد أي الفرق بين الإيداعات والمسحوبات خلال سنة معينة، وصناديق توفير البريد هي الوعاء الادخاري الذي ينتشر في كافة أنحاء الجمهورية لاستقطاب المدخرات الصغيرة ومنعاً للتكرار فإننا نقول إن مزايا وعيوب هذا المصدر التمويلي هي ذاتها مزايا وعيوب شهادات الاستثمار^{٣٢}.

ويتضح هنا أن هذين المصدرين لتمويل العجز (شهادات الاستثمار وصناديق توفير البريد) لا يصلحان وحدهما لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة لضعفهما ومن ثم يمكن اعتبارهما مصدران مكملان للمصدر الرئيسي (أذون الخزانة).

■ المصدر السادس: إصدار أذون الخزانة.

لجأت الحكومة المصرية إلى إصدار أذون الخزانة منذ السنوات الأولى للتسعينات من القرن الماضي وهي أذون مفتوحة للاكتتاب العام أي استخدام موارد حقيقية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وقد أثبتت التجربة أن معظم المُكُتَّبين في أذون الخزانة هي البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، ويعتقد أن الدين العام الداخلي يتزايد بمقدار ما تُصدّره

^{٣١} البنك الأهلي المصري_ النشرة الاقتصادية_ المجلد ٦١_ العدد الأول_ ٢٠٠٨_ص ١١٢.

^{٣٢} على لطفي_ محمد السيد "اقتصاديات المالية العامة" _المرجع السابق_ص ٢٣٧.

الحكومة من أذون الخزانة أسبوعياً أو شهرياً، وثبت أن هذا الرأي خاطئ لأنه يخلط بين حجم الإصدار الكلى وحجم الدين العام الداخلي بمعنى أن نسبة كبيرة من الإصدار الجديد لأذون الخزانة لا تمثل إضافة صافية إلى الدين العام الداخلي ولكنها تُستخدم في استهلاك جزء من هذا الدين العام الداخلي وهو الجزء الذى يحين موعد سداذه، ويتضح أن حجم الدين العام يساوى دائماً مقدار العجز الذى تُريد الدولة تغطيته بواسطة أذون الخزانة، أما حجم إصدار أذون الخزانة فقد يصل لعدة أمثال حجم المديونية تبعاً لآجال استحقاق أذون الخزانة ومن الطبيعي أنه كلما كان أجل استحقاق أذون الخزانة قصيراً زاد حجم الإصدار اللازم لتغطية عجز مُعين والعكس، وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة حالياً في مصر تُعتبر سياسة أذون الخزانة قصيرة الأجل أفضل من الارتباط بسندات خزانة طويلة الأجل حيث إن أذون الخزانة قصيرة الأجل تسمح بتغيير سعر الفائدة على الإصدارات الجديدة بما يتماشى مع الانخفاض في معدلات التضخم وهذا ما تفعله الإدارة الاقتصادية المصرية^{٣٣} وهذا واضح من بيانات الجدول (٢_١٠) حيث نجد أن هناك اعتماداً متزايداً على إصدارات أذون الخزانة من سنة لأخرى فبعد أن كانت ٢٥,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ زادت بالتدريج لتصل إلى ٤٠ مليار جنيه بمعدل نمو ٣٦,٥% عن العام السابق لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم زادت لتصل إلى ٨٣,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٥١,٥% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم وصلت إلى ١٢٤,٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وظلت إصدارات أذون الخزانة فى تزايد مستمر حتى بلغت ٢٣٩ مليار جنيه بمعدل نمو وصل إلى ٦٣% عن العام السابق لها، إلا أن معدل نموها كان فى تناقص فى عدة سنوات خلال الفترة التى شملتها الدراسة وخاصة فى عام ٢٠٠٦ كان معدل نموها عن العام السابق -١٧,٤% وفى عام ٢٠١٢ كان معدل نموها عن العام السابق ٥,٣%.

مع العلم بأن أسعار الفائدة على أذون الخزانة قد زادت فى فترات مُعينة عن أسعار الفائدة على ودائع صندوق البريد وشهادات الاستثمار ذات القيمة المتزايدة وشهادات الاستثمار ذات العائد الجارى وخاصة فى عام ٢٠١١ بلغ مُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة ١١,٧% وفى عام ٢٠١٢ بلغ مُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة ١٢,٩% فى حين بلغ مُتوسط سعر الفائدة على ودائع صندوق البريد ٩% تقريباً والعائد على شهادات الاستثمار ذات العائد

^{٣٣} على لطفى "أصول المالية العامة" (مرجع سبق ذكره) دار الوسام للطباعة ٢٠١٣ ص ٢٣٨، ٢٣٩.

المُتزايد ١١% والعائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى ١١,١%^{٣٤} وبالتالي فهناك جذب من قِبل الدولة للبنوك والجهات الممولة على إقراض الدولة نتيجة لسعر الفائدة المرتفع لأذون الخزانة وبالتالي التأثير على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاستثمارى بالسالب وهو ما يُطلق عليه أثر المزاحمة، وكذلك نجد أن هناك علاقة طردية بين كثرة اعتماد الدولة على أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام الداخلى وذلك كما هو موضح بالجدول (١٠-٢).

وبصفة عامة فإن هذا المصدر لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة يتطلب توافر مجموعة من الشروط لى يمكن الاستعانة بها فى تمويل العجز ومنها^{٣٥} :

- وجود سوق نشطة للأوراق المالية.
- حجم الثقة من جانب المُستثمرين لهذه الأدوات.
- أن يكون سعر الفائدة على هذه الأدوات أعلى من مُعدل التضخُّم السائد.

^{٣٤} البنك المركزى المصرى_ التقرير السنوى ٢٠١٣/٢٠١٤.

^{٣٥} وزارة المالية _ قطاع مكتب الوزير (الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية)_ دراسة عن تطور عجز

الموازنة العامة للدولة (الأسباب_ الآثار_ الحلول) ٢٠٠٥_ ص ١٢-١٨.

جدول (١٠-٢)

تطور إصدارات أذون الخزانة

خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

مليار جنيه

البيان	حجم أذون الخزانة المصدر مليار جنيه	معدل نمو أذون الخزانة %	سعر الفائدة على أذون الخزانة %	الدين الداخلي مليار جنيه	معدل نمو الدين الداخلي %
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٥,٤	%١٥,٥	%٩,١٠	٢٤٥,٥	%١٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩,٣	%١٥,٣	%٩,١٠	٢٩٠,٧	%١٨,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٤٠	%٣٦,٥	%٧,٢٠	٣٢٩,٨	%١٢,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٥,٣	%٣٨,٢	%١٠,٢٧	٣٧٠,٦	%١١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٣,٣	%٥١,٥	%١١,١٥	٤٣٤,٨	%١٧,٣
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٢٤,٩	%٤٩	%٩,٠٦	٥١٠,٨	%١٧,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٣,١	%١٧,٤-	%٨,٨٤	٥٩٣,٤	%١٦,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٨,٧	%١٥,١	%٦,٧٨	٦٣٧,١	%٧,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٤٦,٤	%٢٣,٤	%٩,٦٨	٦٦٦,٨	%٤,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٩	%٦٣	%١٠,١٥	٧٥٥,٢	%١٣,٢
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٦,١	%١٢,٢	%١٠,٢	٨٨٨,٨	%١٧,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٣٥٦,١	%٣٣,٨	%١١,٧	١٠٤٤	%١٧,٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٧٥,٣	%٥,٣	%١٢,٩	١٢٣٨	%١٨,٤

المصدر: البنك المركزى المصرى_ النشرة الشهرية (أعداد متنوعة)، والعدد ١٩٢_ مارس ٢٠١٣_ص ١١٢,١١١.

مع العلم بأن أذون الخزانة تتميز بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لخسائر لأن الأذون تُباع بأسعار خصم أى بسعر أقل من قيمتها الاسمية.

ونخلص هنا أن سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق إصدار أذون خزانة إذا كانت في الحدود المعقولة فلها آثارا ايجابية من أهمها^{٣٦}:

١. تُساعد على ثبات واستقرار سعر الصرف.
٢. تُساعد في القضاء على الضغوط التضخمية.
٣. تؤدي إلى تنشيط سوق المال.
٤. على الرغم من هذه المزايا تجعل الحكومة لا تُفرط في الاقتراض لأنه يتم بالتكلفة الحقيقية.

ولكن الاستخدام المفرط لهذه الوسيلة كما هو متبع الآن في مصر يؤدي إلى الآثار السلبية التالية:

- أ- تراكم المديونية الداخلية.
- ب- إرتفاع الفوائد المدفوعة عن الدين العام.
- ج- سياسة أذون الخزانة تمتص نسبة عالية من المدخرات القومية، حيث إن حصة أذون الخزانة لم يتم استخدامها في استثمارات مُنتجة حتى لو تم استخدامها في استثمارات مُنتجة فإن سياسة أذون الخزانة تتطوي على مُزاحمة الحكومة للقطاع الخاص "crowding out" الأمر الذي يؤثر على الأموال المُتاحة في البنوك لتمويل القطاع الخاص، والجدول رقم (٢-١١) يوضح مدى مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣، فنجد أن حجم الائتمان المحلي في تزايد وكذلك تزايد نسبة المطلوبات الحكومية من الائتمان المحلي وفي المقابل تنخفض نسبة المطلوبات من القطاع الخاص بالنسبة للائتمان المحلي، فبعد أن كان حجم الائتمان المحلي ٢٨٦,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ تزايد ليصل ٣٢١,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم ٣٦٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وظل الائتمان المحلي في تزايد مُستمر ليصل إلى ١٠١٩,١ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وكانت نسبة المطلوبات الحكومية من الائتمان المحلي في تزايد مُستمر حيث كانت ٢١,٩% وزادت لتصل الى ٣٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ثم ٣٦,٧% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وظلت في تزايد مُستمر

^{٣٦} على لطفي "أصول المالية العامة" (مرجع سبق ذكره) دار الوسام للطباعة ٢٠١٣ _ ص ٢٤٠.

لتصل إلى ٦٢,٧% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، في حين أن نسبة المطلوبات من القطاع الخاص بالنسبة للائتمان المحلي أقل من نسبة المطلوبات من القطاع الحكومي حيث بلغت هذه النسبة ٥٦,٥% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وانخفضت لتصل إلى ٤٣,٥% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وظلت في انخفاض مستمر لتصل إلى ٢٣,٤% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وكذلك فإن نسبة أذون الخزانة المُصدرة من إجمالي حجم الودائع في تزايد مستمر فبعد أن كانت ٩,٨% من حجم الودائع عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ارتفعت تدريجياً لتصل إلى ٣٦,٦% من حجم الودائع عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك كما هو موضح بالجدول (٢-١٢)، مما يعني مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص بشكل كبير.

ويتضح أن مُزاحمة الحكومة للقطاع الخاص تؤثر على الاستقرار المالي بشكل واضح وصريح، وذلك لأنها تؤدي لتراجع حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي، خصوصاً وأن تلك الأموال توجه لسداد عجز الموازنة وتمويل النفقات الاستهلاكية فقط.

جدول (١١-٢)

مُزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص

خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣

مليون جنيه

البيان	الائتمان المحلي	صافي المطلوبات من الحكومة	نسبة المطلوبات من الحكومة	صافي المطلوبات من الأعمال العام	نسبة المطلوبات من الأعمال العام	المطلوبات من القطاع الخاص	نسبة المطلوبات من القطاع الخاص من الائتمان المحلي
السنوات							
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨٦٦٣٩	٦٣٠٦٠	%٢١,٩	٣٢٣٨٢	%١١,٢	١٦٢١٧٣	%٥٦,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٢١٨٧٠	١٠٩٥٩١	%٣٤	٢٤٩٨٧	%٧,٩	١٣٩٧٩٢	%٤٣,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٦٠٠٩٠	١٣١٩٠٦	%٣٦,٧	٢٦٠٨٠	%٧,٢	١٥٦٠٤٦	%٤٣,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٨٧٤٤٦	١٥٣٥٧٨	%٣٩,٧	٢٦٩٣٦	%٦,٨	١٦١٩٢٥	%٤١,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٢٢٠٤٠	١٨١٤٧٩	%٤٣	٢٧٨٤٨	%٦,٥	١٦٨٧٥٠	%٣٩,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٦٦٧٧١	٢٠٩٨٦٣	%٤٤,٩	٣٠٣٤٣	%٦,٥	١٧٠٤١٩	%٣٦,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٠٩٥٣٢	٢٣٨٨٧٠	%٤٦,٩	٢٦٥١٥	%٥,٢	١٧١٦١٤	%٣٣,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٩٢٧٣٧	٢٢٩٨١٧	%٤٦,٧	١٨٣٥٥	%٣,٨	١٨٩١١٢	%٣٨,٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٠٨٨٩٣	٢٢٣٣٥٩	%٤٣,٩	١٩٧١٩	%٣,٩	١٩٥٩٧٧	%٣٨,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٤٩١٧٩	٣٣٨٢٠٠	%٥٢	٢٣٩٩١	%٣,٧	٢٠٨١٦٢	%٣٢
٢٠١١/٢٠١٠	٧١٩٣٨٢	٣٨٨٥٩٢	%٥٤	٢١٢٢٣	%٢,٩	٢١٩٣٠١	%٣٠,٤
٢٠١٢/٢٠١١	٨٦٦١٢٦	٥٢٤٣٣٥	%٦٠,٥	٢٤٨٥٣	%٢,٩	٢٢٠٨٢٦	%٢٢,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٠١٩١٢٥	٦٣٨٤٩٢	%٦٢,٧	٣١٧٨٤	%٣,١	٢٣٩١١١	%٢٣,٤

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي والنشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

جدول (٢-١٢)

الأرصدة القائمة من حجم الودائع وأذون الخزانة ونسبة أذون الخزانة من حجم الودائع

الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠١/٢٠٠٠

مليون جنيه

البيان	أرصدة التمويل المصرفى الممنوح لسد عجز الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)	أرصدة حجم الودائع بما فيها الودائع الحكومية (مليون جنيه)	أرصدة أذون الخزانة (مليون جنيه)	نسبة أذون الخزانة إلى حجم الودائع %
السنوات				
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠,٧	٢٦١٥٥١	٢٥٣٩٣	٩,٨%
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩,٧	٢٩٢٥٧٦	٢٩٣٣٤	١٠%
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧,١	٣٤٢٤٤٩	٤٠٠٠٧	١١,٧%
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٥,٣	٤٠٥١٨٧	٥٥٣١٨	١٣,٧%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٢,٢	٤٦٣٥٤٨	٨٣٧٧٤	١٨%
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٩,٤	٥٢١٧٤٥	١٢٤٩٠٧	٢٤%
٢٠٠٧/٢٠٠٦	-٢١	٥٧١٤٦١	١٠٣١٤٤	١٨%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٣	٦٥٨٢١٥	١١٨٦٥٧	١٨%
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٥,٧	٧٥٥٦٣٦	١٤٦٤٣٩	١٩,٤%
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٠	٨٢٠١٧٥	٢٣٩٠٨٠	٢٩,١%
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٠,٦	٨٨٤٠٨٥	٢٦٦١٢١	٣٠,١%
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٦,٣	٩٥٧٠٣٧	٣٥٦١٠٣	٣٧,٢%
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٢١,٤	١٠٢٣٥١٧	٣٧٥٣٩٨	٣٦,٦%

المصدر: البنك المركزي المصري_ المجلة الاقتصادية والتقرير السنوي_ أعداد متنوعة.

وعموماً فإن الدولة اعتمدت بصورة كبيرة على التمويل من خلال المصادر الحقيقية المتمثلة في السندات على الخزانة العامة وأذون الخزانة، ويأتي في المرتبة الثانية الاقتراض من بنك الاستثمار القومي والذي تتمثل أهم موارده في صندوق التأمين الاجتماعي والمعاشات الخاصة بالعاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص، وبالتالي انخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.